



ظواهر صوتية عند الشيخ جلال الحنفي دراسة (الإدغام والإقلاب والإخفاء) أنموذجاً

أ.د. طه صالح أمين آغا
قسم اللغة العربية-كلية اللغات-جامعة السليمانية-إقليم
كوردستان-العراق

Taha.amen@univsul.edu.iq

م. لاوكو أمير محمد عزيز (طالب دكتوراه)
قسم اللغة العربية-كلية التربية الأساس-جامعة حلبجة-
إقليم كوردستان-العراق

lawko.muhammad@uoh.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على مجموعة ظواهر صوتية تختص بدراسة الحروف في اللغة العربية، والتي حظيت بعناية كبيرة من لدن الباحثين من علماء اللغة، كونها مبحثاً من المباحث المشتركة بين علم الأصوات وعلم التجويد، وهي (الإدغام والإقلاب والإخفاء)، وذلك من منظور الشيخ جلال الحنفي البغدادي. إذ يعدُّ جلال الحنفي واحداً من المتخصصين البارزين في الدراسات الصوتية في العراق، تناول قضايا صوتية عديدة، درس من خلالها علاقات التأثير والتأثر بين الأصوات العربية، وبيّن أهميتها التي يمكن أن تؤديها في الأداء الصوتي، وكان له آراء سديدة ونظرات مختلفة تجاه هذه الظواهر، من حيث الوقوف على مفهومها، وأنواعها، وحدودها، والعلل التي تقف وراءها، إذ ذهب فيها مخالفاً آراء من سبقوه في تفسيرهم لها. فدرسها دراسة نقدية تفسيرية مبنية على أساس الملاحظة الذاتية، أو تحليلات صوتية تؤديها الدراسات الصوتية الحديثة، وحاول تفسيرها تفسيراً صوتياً، كما سعى من خلالها إلى الكشف عن الخلل والاضطراب الذي وجدته في تفسير بعض مصطلحات هذه الظواهر عند غيره من علماء اللغة والتجويد.

الكلمات المفتاحية: الظواهر الصوتية، علم التجويد، أحكام النون الساكنة، الأداء الصوتي، المصطلحات الصوتية.

Recieved: 7/2/2023

Accepted: 19/3/2023



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين...
أما بعد:

فإنَّ النظام الصوتي للغة العربية مبني على دراسة الحروف، والحرف يتكون من عدد من الصفات الصوتية التي تتميز بها، والكلام سلسلة من أصوات متصلة، فنلاحظ أن الأصوات قد تتأثر بعضها ببعض في الأداء الصوتي، فتنتج عددًا من الظواهر الصوتية تختلف أداءً وقواعد تميزها من بعضها، فينبغي مراعاتها. لذلك تقتضي هذه الظواهر دراسة علمية قائمة على الأسس التي تُبنى عليها التحليلات الصوتية. وقد أدرك الحنفي أن الدرس الصوتي لا يتوقف عند دراسة مخارج الحروف وصفاتها مفردةً، بل لابد من دراسة ما يحدثه التركيب من آثار في صفات الأصوات، لذلك بدأ يبحث في ظواهرها الصوتية وقواعدها الأدائية فبيّن عددًا منها، التي يبغي مراعاتها في الأداء الصوتي. ووضعها تحت الدراسة والبحث لمعرفة كل جوانبها. من هنا ارتأت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على ثلاث ظواهر صوتية تناولها الحنفي وهي (الإدغام والإقلاب والإخفاء)، بغية الوصول إلى الفهم الصحيح لها، والكشف عن حقيقة ما قدمها من إضافة تفسيرات صوتية جديدة، أو إعادة صياغة المصطلحات والتعاريف الدالة على كل واحد منها. معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف المادة العلمية لدى الحنفي من جهة، ومن جهة أخرى لبيان ما أضافه على جهود سابقه من تحليلات وتفسيرات صوتية.

وعلى هذا الأساس اقتضى البحث أن يكون في ثلاثة مباحث، المبحث الأول شمل التعريف اللغوي والاصطلاحي للإدغام مع بيان أنواعه. و المبحث الثاني تضمن دراسة جميع ما يتعلق بمفهوم القلب عند الحنفي، وعند غيره من العلماء قديمًا وحديثًا، ثمَّ تحديد دائرته. أمَّا المبحث الثالث والأخير، فأظهرنا فيه ما يدل عليه مصطلح الإخفاء وعلاقته بمصطلح الإشمام، فضلًا عمَّا يترتب عليه من مراتب صوتية.

المبحث الأول

الإدغام:

الإدغام ظاهرة صوتية لغوية واقعة في كلام العرب، قال أبو عمرو بن العلاء الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره» (الجزري، د.ت، ص: ٢٧٥/١).

الإدغام لغةً: هو إدخال حرف في حرف. يقال: أدغمت الحرف وأدغمتُه، على أفْتَعَلْتُهُ. والإدغامُ: إدخال اللجام في أفواه الدواب. وأدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه، وأدغم اللجام في فمه كذلك (ابن منظور، ٢٠١٤، دغم)، (٢٧٢/٥). وجاء اللفظ بالتخفيف عند الكوفيين وبالتشديد عند البصريين (ابن يعيش، د.ت، ص: ١٢١/١٠).

أما في اصطلاح النحويين والقراء فله تعريفات تختلف في اللفظ وتتحد في المعنى.

يعرفه بعض علماء القراءات بأنه «اللفظ بحرفين حرفًا كالثاني مشددًا» (الجزري، د.ت، ص: ٢٧٤/١)، وقال ابن السراج: الإدغام هو: «وصلك حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله متحرك من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشد الحرف» (١٩٩٦، ص: ٤٠٥/٣). وعرفه ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) بقوله: «الإدغام: تقريب الحرف من الحرف إذا قرب مخرجه من مخارج اللسان كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه» (١٩٧٢، ص: ١٢٥).



وقال ابن جنی: «إمّا يجب أن يدغم الشيء في مثله حتى ينبو اللسان عنهما معاً نبوة واحدة. فإذا اختلف الحرفان لم يجز الإدغام» (١٩٥٤، ص: ٩١/٢).

إذن الإدغام: «هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجهما» (التهانوي، ١٩٩٦، ص: ١٣٠/١). أما المحدثون فقد اصطالحوا على هذه الظاهرة بتسميات مختلفة منها المماثلة الكلية والمماثلة الجزئية (عمر ١٩٧٦، ص: ٣٢٥)، أو تأثر الأصوات بعضها ببعض، أو التماثل الكلي إذا تطابق الحرفان تماماً، والتشابه الجزئي إذا لم يتطابق تماماً (برجشتراسر، ١٩٩٤، ص: ٢٩).

بهذا ندرك أن هناك صلة بين التعريفات الاصطلاحية واللغوية والتي تمثل في معنى الإدخال والتغطية . وقد أولى الحنفي ظاهرة الإدغام عناية خاصة، إذ درسها مستوعباً كل ما يتعلق بها من معانٍ وأصول، وعلل، وأنواع، وذهب فيها مخالفاً آراء من سبقوه في تفسيرهم لها. ولم يجر على سنن المؤلفين في بيان معنى الادغام، ففي البداية أخذ على علماء التجويد أنهم لم يصفوا هذه الظاهرة على وجه سليم ودقيق، وذلك حين قالوا: إنَّ الإدغام هو ادخال حرف ساكن بمثله أو مقاربه ادخالاً شديداً بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً من جنس الثاني، يرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة (الداني، ٢٠٠٠، ص: ١٠١، القيسي، ١٩٩٦، ص: ٢٦٣) .

وقد علق الحنفي على هذا التعريف بأنه لا يفهم من جميع صور الادغام أنه ادخال حرف في حرف، والذين زعموا ذلك «بحيث يرتفع اللسان عنهما مرةً واحدة أو ارتفاعاً واحدة قد لاحظوا أن اللسان حين يقع على الحرف الساكن المدغم يظل منوطاً به حتى يُلفظ ثانية وعليه في هذه المرة حركة من الحركات، يستوي في ذلك أن يكون الحرف مقروناً بَعْنَةً وأن لا يكون مقروناً بها. فإنَّ الحرف المدغم في نظيره إمّا ينطق مرتين وعلى مرحلتين صوتيتين متتابعتين وهذا ظاهر صوتياً. (١٩٨٧، ص: ٢٢٠-٢٢١).

وإنَّ ما اعتمد عليه لتعليل ارتفاع اللسان في الادغام «أن النطق بالحرف الساكن يكون من طريق الاصطكاك والقرب والتشبث، أما بالحرف متحرراً فيكون من طريق الانفكاك والبعد والانفلات، بهذا لا تكون هنالك ارتفاعاً واحدة في حالات الادغام التي تتكون من حالتي النطق بالحرفين الساكن والمتحرك» (١٩٨٧، ص: ٢٣٩). كما لم يخف عنه أن يشير إلى أن ارتفاعاً واحدة تكون في حالات كاليائين اللتين في قوله تعالى {لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْمُتَلَدِّينَ} (يوسف: ٧)، لكن هذه الحالات على حد قوله لا مكان للادغام فيها، ومثل هذا في الواو في قوله تعالى: {قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ} (الشعراء: ٩٦) إذ أن استمرارية وجود الواوين في فلك صوتي واحد وهو ما سموه بارتفاع اللسان ارتفاعاً واحدة لم ينشأ منه شيء من الإدغام المزعوم . (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٢٢١).

قديمًا أشار علم الدين السخاوي إلى معنى الإدغام واصفاً إياه بقوله «أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك مماثل له، يرتفع العضو عنهما ارتفاعاً واحدة» ، وإمّا قلت (العضو) ولم أقل اللسان كما قال غيري لأن مثل (ثوب بَكر) ، لا يقال لهما ارتفاع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة» (١٩٨٧، ص: ٤٨٥/٢)، وما يفهم من هذا القول أن السخاوي لم يقيد الادغام بارتفاع اللسان ولا سيما في الحروف التي لا صلة للسان في نطقها كالأصوات الشفوية. وفي الوقت نفسه لم ينف الارتفاع مرة واحدة.

بينما نجد سيبويه قد ذكر في مواضع مختلفة من كتابه وضع اللسان في حالة النطق بالصوتين المدغمين، فقال في باب الإدغام: «هذا باب إدغام الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً ولا يزول عنه» (١٩٨٢، ص: ٤٠٧/٤).



لذلك خالف الحنفي علماء اللغة والتجويد، ذلك أنه ينكر أن يكون الارتفاع مرة واحدة، والذي يبدو أنه انفرد بهذا الرأي. وهذا ما جعله أن يصرح بأن من قال ذلك فهو واهم (١٩٨٧، ص: ٢٣٩).

في هذا السياق اتفق د. عبدالرحمن الحاج صالح مع ما ذهب إليه الحنفي في وجود مقطعين صوتيين في عملية الادغام إلا أنه أنكر أن يكون هناك ارتفاع مرة أخرى، وعلل ذلك بأن عملية حدوث الصوت تحتاج إلى حبس النفس وامتداد هذا الحبس ثم إطلاق النفس، وهذه الأطوار تجعل آلة النطق تعمل في الادغام عملاً واحداً متصلاً (٢٠١٢، ص: ٣٦٤ / ١).

وكذلك تذهب الدراسات الصوتية الحديثة إلى أن ارتفاع اللسان عن الصوتين المدغمين يكون ارتفاعاً واحدة، إذ «قام العالم السويسري (فنتلر) منذ أكثر من خمسين عاماً ببحوث تجريبية خرج منها بأن الناطق بحرفين متواليين إذا تماثلا أو تشابها -درجة أن آلات النطق لكي تنطق الحرف الثاني منهما تحتاج أن تتحرك نفس الحركة التي تحركتها لكي تنطق الحرف الأول منهما- فإن الناطق لا يجيء بهذه الحركة إلا مرة واحدة» (شاهين، ١٩٨٧، ص: ٢١٣).

أما ما يتعلق بمفهوم الإدغام من حيث أنه إدخال حرف في الآخر، فهو الحديث عن أصل حرف المشدّد، فثمة خلاف بين علماء اللغة حول اعتبار الحرف المشدّد، هل هو مقابل حرفين أم حرف واحد أطيل زمنه؟ يقول كانتينو معرفاً الحروف المضعّفة بأنها: «هي التي يمتد النطق بها، فيضاهي مداها مدى حرفين بسيطين تقريباً، وترسم هذه الحروف عادة في الأبجدية الأوربية بحرفين متتابعين، ب ب bb () م م mm» (١٩٦٦، ص: ٢٥).

ومن ثمّ ذهب د. رمضان عبدالنواب إلى القول بأن: «ما نعرفه باسم الحرف المشدّد، أو الصوت المضعّف، ليس في الحقيقة صوتين من جنس واحد، الأول ساكن والثاني متحرك كما يقول نحاة العربية، وإنما هو في الواقع صوت واحد طويل، يساوي زمنه زمن صوتين اثنين» (١٩٩٧، ص: ٩٧).

بناءً على هذه الملاحظة أكد فندريس على «أنه من الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في أتّا (atta) و ساكن واحد في أتّا (ata) فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة، عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في (ata) يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة، نجده في (atta) ينفصل عنه بإمسك يطيل مدى الإغلاق» (٢٠١٤، ص: ٤٩).

وقد رأى د. داود عبده أن الصوت المشدّد يقابل صوتين، قائلاً: «إن طريقة لفظ الأصوات اللغوية ليس هو القياس لاعتبارها صوتاً واحداً أو صوتين، وإنما المقياس هو التحليل الذي يفسر الظواهر اللغوية تفسيراً أفضل. ومن وجهة النظر هذه نجد أنه لا بد من اعتبار الصوت المشدّد في اللغة العربية صوتين لغويين متماثلين لا صوتاً واحداً، وذلك لأسباب عدة وقد ذكر عدة أسباب تتلخص في أن الصوت المشدّد يقابل صوتين في بنية الكلمة العربية. فالدال في (ارتدّ) تقابل صوتين في (ارتددت) والنون في (أسنّة) تقابل صوتين في (سنان). والدال في (مدّ) تساوي صوتين لأنها على وزن (فَعَلَّ) بدليل (مددّت) (١٩٧٣، ص ٣٠-٣٢).

لذلك عرّف أحمد مختار عمر الادغام بأنه: «إحلال صوت صامت طويل محل الصوتين الساكنين القصيرين» (١٩٧٦، ص: ٣٣٣).

ولكن لم يخف عن القدامى أن يفرقوا بين الظاهرة الصوتية وحقيقة أصولها، فإنهم لم يعدّوا الحرف المشدّد أصلاً واحداً، بقدر ما حاولوا وصف الظاهرة، ولعلّ أدل دليلاً على ذلك ما ذهب إليه الخليل في قوله: «اعلم



أَنَّ الرَاءَ فِي اقشَعَرَّ واسبَكَرَّ هُمَا رَاءَانِ أُدْغِمَتْ وَاحِدَةً، وَالتَّشْدِيدُ عِلْمَةٌ الْإِدْغَامِ» (د.ت.، ص: ٤٩/١).
 وَأَمَّا الَّذِينَ حَكَمُوا بِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ الْمُدْغَمِينَ يَصِيرَانِ كَالْحَرْفِ الْوَاحِدِ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَسْلُكُونَ مَسْلَكًا يَقْرَبُونَ فِيهِ
 الْحَرْفَيْنِ تَقْرِيْبًا شَدِيدًا، بِحَيْثُ يِبَالِغُونَ فِي صِلَةِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ إِلَى حُدِّ يَجْعَلُونَ الْحَرْفَيْنِ- فِي نَظَرِهِمْ- حَرْفًا
 وَاحِدًا لِقُوَّةِ الصِّلَةِ الصَّوْتِيَّةِ بَيْنَهُمَا (هَلَال، ٢٠١٤، ص: ١٦٢). لِأَنَّهُ مِنْ الضَّرُورِيِّ لِتَحْقِيقِ الْإِدْغَامِ وَجُودِ عِلَاقَةِ
 صَوْتِيَّةٍ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ الْمَجَاوِرَيْنِ، لِيَتِمَّ التَّأْثِيرُ تَمَآثُلًا، وَهَذَا التَّمَاثُلُ يَعْتَمِدُ عَلَى زِيَادَةِ زَمَنِ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ
 الْوَاحِدِ لِإِدْغَامِ صَاحِبِهِ فِيهِ، بِحَيْثُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَخْفَفِ وَالْمَشْدَدِ إِلَّا الزِّيَادَةُ الزَّمْنِيَّةُ فِي مَدَّةِ النُّطْقِ (بَرْجَشْتَرَسَر،
 ١٩٩٤، ص: ٥٣)، وَهَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَقَارُبِ الْمَخْرَجِ أَوْ اتِحَادِهِ، وَكُونَ الصَّوْتَيْنِ مِنْ مَجْمُوعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ
 الصَّوَامَتِ أَوْ الصَّوَائِتِ (شَاهِينَ، ١٩٨٠، ص: ٢١٠).

وَهَذَا مَا جَعَلَ د. غَانِمَ قَدُورِي الْحَمْدُ أَنْ يَصْرَحَ بِأَنَّ الدَّرْسَ الصَّوْتِيَّ يَعْتَمِدُ فِي تَحْدِيدِ الصَّوْتِ الْمَشْدَدِ عَلَى مَا
 هُوَ مَنْطُوقٌ وَمَسْمُوعٌ، بَيْنَمَا الدَّرْسُ الصَّرْفِيُّ يَعْتَمِدُ فِي تَحْدِيدِ طَبِيعَةِ الصَّوْتِ الْمَشْدَدِ عَلَى دَوْرِهِ فِي بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ
 لِذَلِكَ أَنَّ الْمَنْهَجَ الصَّحِيحَ فِي الصَّوْتِ الْمَشْدَدِ يَنْبَغِي أَنْ يِرَاعِي نَوْعَ الدَّرَاسَةِ الَّتِي يَعْالِجُهَا الدَّرْسُ (٢٠٠٧، ص:
 ٤٧٢).

لِذَلِكَ أَصَابَ الْحَنْفِيُّ حِينَ أَوْضَحَ أَنَّ الشَّدَّةَ الْمَتَّخِذَةَ عَلَى الْحَرْفِ الْمَكْرَرِ فِي الْكَلِمَةِ هِيَ عِلْمَةٌ قَلَمِيَّةٌ لَا صَوْتِيَّةٌ،
 مَعْلَمًا ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَرُوضِيِّينَ عِنْدَمَا يَكْتُبُونَ الْحَرْفَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِدْغَامُ مَكْرَرًا كَتَبُوهُ مَرَّتَيْنِ فَقَالُوا: (مُحَمَّمَدٌ)،
 كَمَا رَأَى أَنَّ الشَّدَّةَ رِمَا وَضَعْتَ اعْتِبَاطًا عَلَى حُرُوفٍ غَيْرِ مُشْدَدَةٍ كَمَا فِي لَامِ الْجَلَالَةِ (اللَّهِ) (١٩٨٧، ص: ٢٢٠).
 وَتَبَعًا لِذَلِكَ حَدَّدَ مَعْنَى الْإِدْغَامِ فِي الْأَدَاءِ الصَّوْتِيِّ بِأَنَّهُ تَكَرَّرَ لِلْحَرْفِ الْوَاحِدِ فِي مَقْطَعَيْنِ صَوْتِيَّيْنِ مُتَجَاوِرَيْنِ
 أَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ وَآخِرُهُمَا مُتَحَرِّكٌ وَاشْتَرَطَ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْمَقْطَعَيْنِ سَكْتٌ وَلَا وَقْفٌ وَإِنَّمَا يُجْتَهِدُ فِي أَنْ يَنْطِقَ بِهِمَا
 عَلَى هَيْئَةٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَوَالَاةِ التَّامَّةِ وَالتَّرَابُطِ الْوَثِيقِ (١٩٨٧، ص: ٢١٩). أَي لَيْسَ ادْخَالُ حَرْفٍ فِي حَرْفٍ. وَإِنْ مَا
 رَكَزَ عَلَيْهِ الْحَنْفِيُّ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ هُوَ قَيْدُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْمَقْطَعَيْنِ سَكْتٌ وَلَا وَقْفٌ، وَهُوَ أَسَاسٌ مَهْمٌ جَدًّا،
 لِأَنَّ فِي حَالِ التَّرَاخِي يَخْرُجُ الْإِدْغَامُ عَنْ حَقِيقَتِهِ.

وَمَا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنْفِيُّ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ اسْتَعْمَلَ الْإِدْغَامَ مَجَازًا عِنْدَمَا أَدْغَمَ الْحَرْفَ فِي الْحَرْفِ (١٩٩٨ :
 ص: ٢٨٩/١)، أَي لَا يَدْخُلُ الْوَاحِدُ بِالْآخِرِ بَلْ يَتَّصِلُ حَرْفَانِ مِثْلَانِ فِيخْرَجَانِ بِالتَّشْدِيدِ. وَكَذَلِكَ اعْتَرَضَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ
 عَلَى اسْتِعْمَالِ مِصْطَلَحِ الدَّخُولِ قَائِلًا: «وَلَيْسَ بِإِدْخَالِ حَرْفٍ فِي حَرْفٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ
 مَلْفُوظَ بِهِمَا كَمَا وَصَفْنَا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ» (د.ت.، ص: ٢٧٩/١)، بِذَلِكَ لَا يَضِيعُ الْهَوِيَّةُ الْمَسْتَقِلَّةُ لِأَيِّ مِنْهُمَا فِي الْبِنْيَةِ
 الْمَقْطَعِيَّةِ. فَعِنْدَمَا يَكُونُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ يَنْتَمِي إِلَى مَقْطَعٍ صَوْتِيٍّ مُسْتَقِلٍّ فَيَكُونُ الْأَوَّلُ
 مِنَ الْحَرْفَيْنِ تَقْفِيلَةً لِلْمَقْطَعِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي بَدَايَةَ لِلْمَقْطَعِ الثَّانِي، وَيَعْطِي هَذَا الْأَمْرَ الْانْطِبَاعَ بِوُجُودِ تَلْفُظَيْنِ
 مُتَتَابِعَيْنِ (النَّاصِر، ٢٠٠٩، ص: ٨٧، مَكْرِينِي، ٢٠١٣، ص: ١٥٦).

مِمَّا سَبَقَ ظَهَرَ لَنَا أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنْفِيُّ فِي ارْتِفَاعِ اللِّسَانِ فِي عَمَلِيَّةِ الْإِدْغَامِ لَا تَتَّفَقُ مَعَ مَا حَدَّدْتَهُ
 الدَّرَاسَاتُ الصَّوْتِيَّةُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَلَكِنْ نُوَيِّدُهُ فِي تَحْلِيلِهِ الصَّوْتِيٍّ لِمَعْنَى الْإِدْغَامِ الَّذِي لَا يَعْنِي ادْخَالَ حَرْفٍ فِي
 حَرْفٍ آخَرَ، ذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ الْمُدْغَمَ عِبَارَةٌ عَنْ مَقْطَعَيْنِ صَوْتِيَّيْنِ وَلَا يَصِيرَانِ حَرْفًا وَاحِدًا بَلْ يَحْتَفِظُ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا بِوَقْعِهِ الصَّوْتِيِّ فِي عَمَلِيَّةِ الْإِدْغَامِ. لِذَلِكَ نَمِيلُ إِلَى الرَّأْيِ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَشْدَدَ حَرْفَانِ لَا حَرْفٍ وَاحِدٍ.
 كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ وَالْقِرَاءَاتِ حِينَ ذَكَرُوا أَنَّ الْمَشْدَدَ يَقُومُ مَقَامَ حَرْفَيْنِ فِي الْوِزْنِ وَاللَّفْظِ.

-أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُرُوفِ الْإِدْغَامِ فَنَجِدُ الْحَنْفِيَّ يَخَالَفُ أَيْضًا عُلَمَاءَ اللُّغَةِ وَالتَّجْوِيدِ فِي حَصْرِهِمْ حُرُوفَ الْإِدْغَامِ



في ستة حروف يجمعها (يرملون)، فعنده أن الإدغام يقع على جميع حروف الهجاء- إلا الألف- ومن هذه الحروف أربعة تكون مصحوبة بغنة وهي (يومن) وبقيّة الحروف لا غنة في ادغامها(١٩٨٧، ص:٢٢٤). على هذا الأساس وصف تقسيم العلماء للحروف التي يقع لها الادغام بالغريب والتوهم، إذ نجده يخالف ابن جنى الذي زاد على الألف ألفاً أخرى توكيداً في قوله:«فلما التقت ألفان حرّك الأولى فانقلبت همزة»(٢٠١٨، ص:١٠٢/١) فصرّح أن ابن جنى قد وقع في التوهم وما ذكره لا مفهوم له، ولن تتحرّك الألف لأنها حرف مديّ لا غير(١٩٨٧، ص:٢٣٩).

وإلى ما ذهب إليه الحنفي قال إميل بديع يعقوب بوقوع الإدغام في جميع الحروف العربية ما عدا الألف(٢٠٠٦، ص:٣١٢١١).

وقديماً أشار ابن عصفور إلى أن كل مثلين قد يدغمان إلا الألفين والهمزتين، وبين سبب ما ذهب إليه بأن الألف ساكنة فلا يدغم في ساكن، والهمزة ثقيلة، فالعرب تخفف الواحدة فاجتماع الهمزتين أثقل. ولكنه بيّن أن الهمزتين يجوز ادغامهما إذا كانتا عينين مثل (سأل) و (رأس) و ذلك لأصالة العين التي لا يجوز أن تبدل. أما إذا كانتا غير عينين فإن إحداهما تبدل فيزول اجتماعهما الداعي إلى الإدغام (١٩٨٧، ص:٦٣٣/١).

وقد أشار سيبويه إلى سبب منع إدغامهما، إذ قال: «من الحروف ما لا يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه، كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير و الحذف... وكذلك الألف لا تدغم فيما تقاربه لأن الألف لا تدغم في الألف»(١٩٨٢، ص ٤٤٦/٤).

وفي هذا السياق علق د.عبدالرحمن الحاج صالح على رأي الحنفي بخصوص حروف الإدغام بأن جميع المصنفين يذكرون هذه الأحرف الستة(يرملون) في باب خاص بأحوال النون الساكنة وعنده هذا كاف لرفع اللبس في هذا الأمر(٢٠١٢، ص:٣٥٦١١).

أما ما وراء تطرق الحنفي لحروف الإدغام نظرتة الشاملة لقواعد التجويد وشموليتها على ألفاظ الناس، من أجل هذا بحث في المتن اللغوي و ساق أمثلة لما يقع فيها الادغام لسائر الحروف العربية من القرآن الكريم وكلام الناس والشعر ليبين من خلالها نظرتة، نورد بعضاً منها(١٩٨٧، ص:٢٢٦ وما بعدها):

- الادغام في حرف الجيم وذلك نحو: رَجَّعَ وَتَشَجَّعَ وماء مَجَّ ومما جاء لديهم منه بين كلمتين(حَجَّجَ جَدَّكَ) أي يَسَّرَ لَجَدَّكَ الحَجَّ واذهب معه لأدائه.

- وفي الحاء من كلام الناس: (أصلح حوض مائك)، و(نَقَّحَ حديثك)، و(رَجَّحَ حديث الحق على حديث الباطل).

- وفي الشين في الشعر:

فقل للشامتين بنا أفيقوا
سيلقى الشامتون كما لقينا

-وفي حرف الفاء في الشعر:

لا تَرْتَشِفْ فَضَلَ كَأْسٍ
يَوْمًا لِغَيْرِ حَبِيبٍ

-وفي الياء من كلام الناس:(يَرعَاك الله: أي يحفظك)، وغيرها من نماذج لبقية الحروف.

وما تجدر الإشارة إليه أنه لم يوثر عن علماء اللغة أنهم حصروا حروف الإدغام في هذه الأحرف الستة، ولعل فيما ذهبوا إليه في تقسيم أنواع الإدغام إلى المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين إشارة إلى وقوع الإدغام في جميع حروف العربية لأن الادغام في هذين النوعين لا ينحصر في هذه الأحرف الستة.

من ذلك يتضح لنا أن الحنفي أصاب فيما ذهب إليه من وقوع الادغام في جميع حروف العربية ما عدا



الألف. إلا أن وصفه العلماء بالتوهم فيه شيء من الاجحاف بحق هؤلاء العلماء.

-أنواع الإدغام

أدرك الحنفي «أن الإدغام لا يقع إلا بين حرفين مكررين هما في الأصل شيء واحد، فإن أريد ادغام حرف في حرف آخر غيره، وجب إقلاب أحدهما إلى مثل صاحبه وإلا امتنع الادغام واستعصى واستحال» (١٩٨٧، ص: ٤٦٥) بناءً على هذا التعريف فلا يقع الادغام بين حرفين أحدهما مفخم والآخر مرقق. إلا بعد إقلاب أحدهما إلى نظيره بحيث يملك جميع مواصفاته (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٢٢١).

والذي يبدو أنه خصّ الإدغام بالحروف المشددة أما إن كان الحرفان مختلفين فذلك إقلاب -في نظره- لذلك ما يقع لتلك الحروف فقد تناوله الحنفي في باب الاقلاب.

وقد ظهر هذا التداخل عنده في حديثه عن أنواع الإدغام، فكان له رأي في تقسيم الادغام إلى ادغام المتقاربين وادغام المتجانسين، فقد شاع هذا التقسيم بين علماء التجويد فهم يعرفون المتجانسين: بأنهما الصوتان المتفقان في المخرج المختلفان في الصفة كالتاء والطاء والسين والصاد، أما المتقاربان فهما: الصوتان اللذان بينهما تقارب في المخرج أو الصفة أو فيهما كالدال والسين أو الشين والذال والزاي واللام مع الراء (ابن الجزري، د.ت، ص: ٢٧٨/١).

لكن الحنفي وجد أن ما جعلوه من المتقاربين، عملية إقلاب تؤول إلى إدغام التماثل، من ذلك { وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي } (الإسراء: ٨٠)، فإن التقارب هنا عنده هو سبب الإقلاب لا سبب الإدغام (١٩٨٧، ص: ٢٣٤). أي قلبت اللام راءً. بذلك وصل إلى نتيجة أن لا أصل لما سموه بإدغام المتقاربين والمتجانسين، فكلاهما عنده نمط من ادغام التماثل (١٩٨٧، ص: ٤٦٥). بذلك خالف جميع من اتبعوا هذا المنهج في أنواع الإدغام.

والذي يظهر أن الحنفي ينكر أن يكون هناك إدغام في حالة قلب حرف إلى أخرى، فعنده عملية إقلاب، كما أنه لم يكن الوحيد الذي أشار إلى هذا التداخل في مصطلحات علم التجويد، فهناك من المحدثين من يرى أن الإدغام الصغير ليس من الإدغام، وبحثه في الإبدال أولى من بحثه في الإدغام، لأن حقيقة الأمر أنك أبدلت حرفاً وإن كانت العلة تقريب صوت من صوت (النعيمي، ١٩٨٠، ص: ٣٤٠).

لكن ما يزعمه الحنفي لحدوث عملية الإقلاب قبل الإدغام لم يكن خافياً عن علماء اللغة، إذ ذهبوا إلى أن علة التماثل تقع في ادغام المتقاربين، لكن أشاروا إلى أن ما يفارقها في هذا الإدغام أنها تأتي بعد علة أخرى هي التقارب (عناد، ٢٠١١، ص: ١٩٢). ففي حالة التجانس أو التقارب بين الصوتين فإن أحدهما يؤثر في الآخر، ويمنحه شيئاً من خصائصه، أو كلها، وهذا ما يعرف بظاهرة المماثلة في الدرس الصوتي الحديث. (شاهين، ١٩٨٠، ص: ٢٠٨).

كما أن الغاية في الإدغام المتقارب هي نفسها التي تأتي من أجلها في التماثل، والتي تتمثل في توفير الجهد في النطق بالصوتين من مخرج واحد، قال ابن يعيش: «أعلم أن الحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماثلة في الإدغام، لأن المتقاربين كالتماثلين؛ لأنهما من حيز واحد، فالعلة الموجبة للادغام في المثليين قريب منها في المتقاربين، لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه، ولذلك، شبه بمشي المقيّد» (د.ت، ص: ١٣٢/١٠).

والظاهر أن الأساس في ادغام المتقاربين هو «أصل الصوتين قبل حصول الإدغام، وليس إلى ما يؤول إليه



الصوتان عند الإدغام، لأن الصوتين المتجانسين والمتقاربين يتحولان إلى متماثلين عند الإدغام» (الحمد، ٢٠٠٤، ص: ٢٢١)، لذلك اشترط اللغويون لتحقيق ادغام المتقاربين قلب أحدهما إلى الآخر حتى يصح الإدغام «فإذا التقى حرفان متقاربان، أدغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني. فعلى هذا لا يصحّ الادغام إلا في مثلين» (ابن يعيش، د.ت، ص: ١٣٢/١٠) كما بيّنوا أن الأقوى لا يدغم في الحرف الأضعف، والشائع في لغة العرب أن يتأثر الحرف الأول بالثاني، ويترب عليه فناء الأول في الثاني، وقد يتأثر الثاني بالأول وهذا قليل (سيبويه، ١٩٨٢، ص: ٤٦٦/٤، الداني، ٢٠٠٣، ص: ٩٦).

أما إدغام المتجانسين فهو ما رأى فيه الحنفي «أن المقطعين المتجاورين يلفظ كلُّ منهما بذات لفظه فإن لُفظا تِبَاعًا دون سَكْتٍ أو فاصلٍ زمنيٍّ تَوَهَّم السَّمْعُ أنَّ شيئًا من الإقلاب قد عرض لأحدهما» (١٩٨٧، ص: ٢٣٥)، وقد ساق بعض الأمثلة ليبين من خلالها أن ما يقع من تأثير وتأثر فيها راجع إلى الاختلاس والتخفيف، من ذلك قال الحنفي في تفسيره الصوتي للفظ (أحطت) في قوله تعالى { فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ } (النمل: ٢٢). أن الطاء لم تقلب إلى تاء بل وقع نطقها على وجه الاختلاس والتخفيف ففقدت بذلك شيئًا من جرسها مما أدّى إلى توهم إقلابها (أي الإدغام) إلى التاء. في حين قال الفرّاء: «والعرب إذا لقيت الطاء التاء، فسكنت الطاء قبلها، صيروا الطاء تاء» (١٩٨٣، ص: ٢٨٩/٢).

وقد ألحق بعض علماء القراءات هذه الصورة من الإدغام وأدرجوها تحت ما يسمى بالإدغام الناقص، وهو: إدراج الأول في الثاني ذاتًا لصفة، وإدغام (أحطت) ونظائره من قبيل الناقص «(المرعشي، ٢٠٠٨، ص: ١٨٩). فالطاء من حروف الإطباق، فكُره ذهاب إطباقها بالإدغام، فأدغمت في التاء مع بقاء شائبة من الطاء كذلك (مريم، ١٩٩٣، ص: ١٤٩).

وهذه الملاحظة عند الحنفي تنم عن معرفة دقيقة، وتفحص شامل لأصوات العربية في عملية الإدغام. لأنه «عندما يتصل حرفان بينهما بعض التجانس، على السامع أن يميّز بين الحرفين وهذا لا يتحقق إلا إذا بذل المتكلم جهدًا مقصودًا في إخراج كل حرف بموجب صفاته الصوتية» (النّاصر، ٢٠٠٩، ص: ٩٨).

لذلك أصاب الحنفي حين عدّ هذه الإدغامات من الأمور الجوازية وذلك لوروده بصورة مختلفة، ومما يؤيد لنا منهجه أن العلماء اختلفوا في الحكم على إدغام الحرف في مقاربه، وهذا ما جعل د. غانم قدوري الحمد أن يقول بأن «ابن الجزري لم يذكر ادغام المتقاربين، لأنه مما اختلف فيه القراء، مثل إدغام دال (قد) وذال (إذ) وتاء التأنيث الساكنة، وذلك محله كتب القراءات، لأن كتب التجويد كتب اتفاق» (٢٠٠٨، ص: ٤٣٢). وكذلك نجد أن العلماء قد اختلفوا أيضًا في تسمية هذا النوع فسماه البعض بـ (الإدغام الناقص)، وبعض الآخر بـ (الإخفاء) و(الإدغام الخفي) (أمين، ٢٠٠٧، ٧٦-٧٧).

من ذلك يظهر لنا أن الحنفي ينفي تقسيم الادغام إلى المتقاربين والمتجانسين، وذلك بناءً على العلة التي تقف وراءهما، وهي الإقلاب، وهذا ما جعله يتناولهما في باب الإقلاب كما سيأتي. وإنّ ما ذهب إليه في وصف عملية حدوث هذه الظاهرة تكاد لا تخرج عمّا ذهب إليه علماء اللغة القدامى والمحدثون، ذلك أن عملية الإقلاب تسبق الادغام، لذلك وجه الاختلاف عنده هو اختلاف في التسمية لا في أصول هذه الظاهرة، أما إنكاره هذا التقسيم فهو رفض لوقوع الإدغام في كثير من الحروف العربية، بذلك أوقع نفسه في التناقض، فيما نادى به في تفسيره لمفهوم الادغام بأنه واقع في جميع الحروف العربية ما عدا الألف، لأن الكثير من هذه الادغامات تندرج تحت هذا التقسيم. أما تناوله له في باب الإقلاب فرمًا يسهل للقاريء فهم حقيقة



هذه الظاهرة، لكن في الوقت نفسه هو خروج عمّا اتفقت عليه كتب التجويد.

المبحث الثاني

الإقلاب:

بيّن الحنفي المعنى اللغوي للإقلاب، فعنده هو قلب الشيء (١٩٨٧، ص: ٢٤١)، فالإقلاب مصدر (أقلب) المزيد، وأصله من الثلاثي (قلب) الذي يدل على معناه كما يقول ابن فارس (٣٩٥هـ): «القاف واللام والباء: أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على خاص شيء وشريفه. والآخر: على رد شيء من جهة إلى جهة...» (٢٠٠١، قلب)، ص: ٨٢٨). فالإقلاب في اللغة: تحويل الشيء عن وجهه.

إن مصطلح الإقلاب من المصطلحات المترادفة عند علماء العربية، وهذا ما جعل الحنفي يشير إلى أنّ هناك من يرى أن يقال لذلك إبدال لا إقلاب، لكن هذه التسمية عنده اصطلاحية لا غير، لأن الحروف أصوات ثابتة تخرج من مخارجها المعيّنة، ولا يقع لحرف أن ينقلب إلى حرف آخر. (١٩٨٧، ص: ٢٤١).

استعمل أبو جعفر (٥٤٠هـ) كلا المصطلحين في نص واحد، فقال: «أجمعوا على إبدال النون الساكنة والتنوين ميمًا قبل الباء، سواء كانت النون من كلمة أو كلمتين، أو سكونها خلقة أو لجازم نحو {أَنْبِئُهُمْ} (البقرة ٣٣) قلبًا صحيحًا من غير إدغام ولا إخفاء» (١٩٨٣، ص: ٢٥٧/١).

والترادف بين المصطلحين راجع إلى الاتفاق بينهما في المعنى اللغوي العام وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب (الهدهد، ٢٠٠٨، ص: ٦٨٣١٢).

وما تجدر الإشارة إليه أن الحنفي فرّق بين الإبدال المرادف للإقلاب في مباحث علم التجويد والإبدال اللغوي فعّد الثاني من خارج مباحث الصّوتيات نحو: القِسْطاس والقُسْطان، صمدت وعمدت، وإنما عنده هي من مباحث الوضع اللغوي. (١٩٨٧، ص: ٢٥٤)، وكذلك يقول أنّ الاقلابات اللغوية المقررة في علم الصّرف مثل قلب تاء الزيادة إلى طاء في (مضطرب) التي أصلها (مضترب) وفي (مُطرد) التي أصلها (مُطرد) أمرها غير الاقلابات الصّوتية التي نقصدها في قواعد التجويد (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٢٥٣).

ولعل السبب وراء ذلك راجع إلى أنه «يمكن لمفردات اللغة بتمامها أن تتغير، دون أن يغير ذلك من بنية اللغة الصوتية أو النحوية تغييرًا محسوسًا» (فندريس، ٢٠١٤، ص: ٣٧٧). كما أن الصوتيات لا تستطع وحدها تفسير كل شيء (فندريس، ٢٠١٤، ص: ٢٧٣).

وكذلك «أنّ كثيرًا من أمثلة الإبدال لا ترجع العلة الصوتية فيها إلى ظاهرة التقريب... بل تعود إلى أسباب أخرى أشار إليها عدد من الباحثين كالمغايرة، والتصحيف، والقياس الخطأ وعيوب النطق» (عناد، ٢٠١١، ص: ٣٢٦).

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنّ: «الإبدال أيًا كان نوعه، صرفيًا أم لغويًا فإنّه نجد فيه التعامل الصوتي (التماثل) تأثيرًا وتأثيرًا، بين الأصوات المتجاورة، أو بين الصوتين المبدلين، فهو عملية تأثيرية صوتية، لا يمكن الانفلات منه في مرحلة من المراحل، سواء أكانت متجهًا نحو الأسهل صوتيًا أم الأصعب» (أمين، ٢٠٠٧، ص: ٣١).

كما أن العلة وراء حدوث الإبدال تعود إلى تقارب المخرج أو الصفة، كما بيّن ذلك ابن جني فيما نقله عن أبي علي قائلًا: «إنّ أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء... وغير ذلك ما تدانت مخارجه» (١٨٨/١، ص: ٢٠٠٨).



على هذا نوتر استعمال مصطلح الإقلاب في تحليلنا لأحكام التجويد بدلاً من الإبدال لدلالة شمولية الثاني على كل التغيرات الصوتية وغير الصوتية في مفردات اللغة.

وقد عرّف الحنفي الإقلاب بأنه: «استبدال حرف بحرف مما يقضي بوقوعه في الألفاظ قانون الأصوات» (١٩٨٧، ص: ٤٦٦). والذي يبدو في هذا التعريف أنه لا يتصور أن عملية الإقلاب عملية إرادية يقوم بها صاحب اللغة متى شاء، وإنما اشترط أن يحكمها قانون صوتي. كما أنه باستعماله كلمة (الألفاظ) أغنانا أنه لم يختص الإقلاب بحالة معينة.

ثمّ خالف الحنفي علماء اللغة والتجويد في تحديد دائرة الإقلاب. فقد شاع عندهم أن الإقلاب هو أحد أحكام النون الساكنة والتنوين، إذ قال سيبويه: «وتقلب النون مع الباء ميماً» (١٩٨٢، ص: ٤٥٣١٤) وأوضح ابن الجزري (٨٣٣هـ) ذلك بقوله: «وأما القلب، فهو عبارة عن: الحكم المشهور من الأحكام الأربعة المختصة بالنون الساكنة والتنوين. وهو إبدالهما عند لقائهما الباء ميماً خاصة، تعويضاً صحيحاً، لا يبقى للنون والتنوين أثراً...» (١٩٨٥، ص: ٥٦).

وقال الدّاني: «والحال الثالثة أن يقلبا ميماً من غير إدغام، وإذا لقيا الباء، نحو { أَنْ بُورِكَ } { النمل: ٨ } و { أَنْبِئْهُمْ } { البقرة: ٣٣ } و { جُدِّدْ بِيضٌ } { فاطر: ٢٧ } و { ظَلُمْتُ بَعْضَهَا } { النور: ٤٠ } وما أشبهه. وإنما قلبا ميماً عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنة ومشاركتها للباء في المخرج فقلبا ميماً من أجل ذلك» (٢٠٠٠، ص: ٢٢). بينما الحنفي أوسع دائرة الاقلاب إلى عشرة أنواع فهي عنده (١٩٨٧، ص: ٤٦٦-٤٦٩) :

قلب لام التعريف إلى حرف شمسيّ من جنس الحرف الشمسيّ الذي تدل عليه قصد التعريف. مثل: { وَالَّتَيْنِ وَالرَّيْتُونَ } { التين: ١ }

قلب النون الساكنة إلى راء عند اتصالها بها مثل قوله تعالى: { فَمَنْ رُبُّكُمْ يَا مُوسَى } { طه: ٤٩ } فإنها تلفظ (مَرُّ رُبُّكُمْ).

قلب النون الساكنة إلى لام عند اتصالها بهذا الحرف مثل قوله تعالى { فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ } (المجادلة: ٤) فإنّ ذلك يقرأ (فَمَلَّ لَمْ يَجِد).

قلب النون الساكنة إلى واو عند اتصالها بها في مقطع منفصل مثل { إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا } { يوسف: ٧٩ } فإنها تلفظ (مَوْ وَجَدْنَا).

قلب النون الساكنة إلى ياء عند اتصالها بها في مقطع منفصل مثل: { وَمَنْ يُهَاجِرْ } { النساء: ١٠٠ } فإنها تلفظ (وَمَيُّ يُهَاجِر)

قلب النون الساكنة إلى ميم عند ملاقاتها إياه مثل: { مَنْ مَالِ اللَّهِ } { النور: ٣٣ } إذ تلفظ (مِمَّ مال الله) وفي حالة التنوين مثل { قَطَعُ مُتَجَاوِرَاتٌ } { الرعد: ٤ } فإنها تلفظ (قَطَعُمُ مُتَجَاوِرَات).

قلب النون الساكنة إلى ميم عند التقائها بالباء ومن ذلك في كلمة واحدة (أنبياء، و أنباء) وفي كلمتين (من بعد) فإنّ النون في هذه الألفاظ تلفظ (أمبياء وأمباء وميم بعد)

قلب النون الساكنة إلى راء إذا التقت بها مثل { وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا } { طه: ١١٤ } إذ تلفظ : { وَقُرِّبْ زِدْنِي عِلْمًا }. قلب التاء المربوطة الى هاء عند الوقف.

قلب الباء الساكنة إلى ميم مثل { يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا } { هود: ٤٢ } فتلفظ (ارگم مَعَنَا)

ومن ثمّ أورد الحنفي جملة من كلام المصنفين في علم التجويد الذين ذهبوا إلى حصر دائرة الاقلاب في حرف



الباء، فعنده هذا وهم وقعوا فيه، لذلك بحث في أعمال المؤلفين ليجد ما يدعم رأيه فوجد أن المؤرخ الشيخ عبدالله الجّراري قال في رسالته بعد مناقشته حالات الانقلاب «إذا علمنا هذا فالقلب لا يختص بحرف الباء» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٢٥٥). وكذلك الدكتور التهامي نقرة في رسالته إلى جلال الحنفي أكد فيه أن «الإدغام لا يكون إلا بعد القلب فالنون تقلب ياءاً في قوله تعالى {فمن يعمل} ولذلك فلا معنى لقول من يقول حرف القلب واحد وهو الباء مع النون» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٢٤٥). ومن القدامى كان ابن خالويه (٣٧٠هـ) قد تكلم على الرّاء في الرّحمن الرّحيم فقال: «وَشَدَّدْتَ الرّاءَ فِيهِمَا لِأَنَّكَ قَلَّبْتَ اللّامَ راءً وَأَدْعَمْتَ الرّاءَ فِي الرّاءِ» (١٩٨٥، ص: ١٢).

ولكن هذه النصوص إن دلت على شيء فإنما تدل على تفسير حدوث عملية الانقلاب قبل الإدغام؛ أي لا يحدث الإدغام إلا بعد الانقلاب، كما صرح بذلك الحنفي قائلاً: «إنَّ الانقلاب من بعض السُّبل الموصلة إلى الإدغام» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٢٥٥). وهنا تقح الحجة ضد الحنفي، إذ أنه اشترط لحدوث الإدغام أن تسبقه عملية الانقلاب، على هذا لا نعلم لماذا لم يتناولها في باب الإدغام. لذلك يجد الدارس غموضاً في تفسيره لهذه الظاهرة. وهنا ابتعد الحنفي عن المنهج الذي سار عليه وهو تيسير دراسة هذه الظواهر على الدارسين. وكان من الأحرى به أن يحسم رأيه، فإنه إن كان يرى أن ما يحدث هو عملية الانقلاب، فلا داعي لذكر الإدغام هنا، وإلا اضطرب رأيه في الموضوع.

لذلك تناوله للعمليات الصوتية التي تطرأ على النون عند ملاقاتها حروف (يرملون) في باب الانقلاب فيه نظر؛ ذلك أن هناك اختلافاً بين عمليتي الإدغام والانقلاب، ففي الحالة الأولى في النطق بالنون عند تحولها إلى مخرج آخر في الإدغام يصاحبها التشديد، بينما لا تشديد في عملية إقلاب النون الساكنة إلى الميم عند اتصالها بالباء. وكذلك هناك تشابه بين عمليتي الانقلاب والإخفاء؛ إذ أنه من الناحية الصوتية أن ما يحدث للنون الساكنة عند التقائها بالباء في عملية الانقلاب هو ذاته ما يحدث للنون في عملية الإخفاء، إذ يتغير مخرجها الفموي وهو اللثة إلى مخرج الباء وهو الشفة، فتصادف في الحالة الأولى صوت الميم الذي من مخرجه بعد التحول، بينما في الثاني لا تصادف صوتاً من مخرجه فسميت الحالة الأولى إقلاباً و الثانية إخفاء (د. محمود، ٢٠١٨، ص: ٩٠).

كما أجلت دراسة مخبرية حديثة حقيقة عدم قلب صوت النون الساكنة ميماً لدى تقدّمه على صوت الباء، إذ أن: «النون هذه ليست هي النون التي يتحقّق لها المخرَج، وإمّا هي نون العُنة التي حُذِفَ مخرَجُها، وبقيت صفتها الجوهرية المُشخِصة لها، وكذلك الميم المُقلوبة - وإن سلّمنا بذلك - ليست هي الميم التي لا بُدَّ أن يتحقّق لها المخرَج والصفة، وإمّا هي الصفة الباقية من عُنة النون التي فقّدت المخرَج، وبقيت عُنة عالقة بالخيشوم، أعقبها إطباق للشفتين ليتسنّى النطق بحرف الباء» (محمد، ٢٠١٧، ص: ٢٧٤).

تأسيساً على هذا التفسير، يمكن أن نقول بأن ما يحدث في نطق النون هو نطقها على صور مختلفة تستعاض بها صوتياً، وهذا الصوت هو من ألوفونات النون، أي أن الميم هنا أحد الصور النطقية للنون.

وكذلك رأى د. غانم قدوري الحمد أن يسمي ما يترتب على قلب النون ميماً قبل الباء وقوع الميم ساكنة قبل الباء إخفاء، هذا ما استنبطه من قول عبد الوهاب القرطبي ما نصه: «ثم بعد قلبها ميماً يتحول اللفظ إلى الإخفاء؛ لأن حظ الميم إذا سكنت أمام الباء الإخفاء، وغنة النون والميم عند الباء تشتهب فلا يوجد في اللفظ فرق بين قوله { أم يظَاهِرُ مَنْ الْقَوْلِ } (الرعد: ٣٣) و { أم بِهِ جِنَّةٌ } (سبأ: ٨) وبين { أن بَتَّكُمْ } (نوح: ١٧) و { أنبِئُونِي



{البقرة: ٣١}، سواء كان ما قبل الباء نوناً أو ميماً، لا فرق بينهما، كله في اللفظ سواء» (الحمد، ٢٠٠٧، ص: ٣٧٥ ، والقرطبي ، ٢٠٠٠، ص: ١٧٥)، فبعد عرضه للناحية الصوتية لأحكام النون الساكنة توصل إلى نتيجة مفهومها أن أحكامها بالنظر إلى المستوى الصوتي ثلاثة (الإظهار والإخفاء والادغام)، ولكن الناحية التعليمية تتطلب جعلها أربعة بإضافة حكم الانقلاب تسهياً للمتعلمين (الحمد، ٢٠٠٧، ص: ٣٨٧). لذلك يمكن أن نقول بأن منهج الحنفي في ظاهرة الانقلاب يشمل كلا المستويين؛ إذ تناولها على أساس صوتي، فتبين له أن الانقلاب لا ينحصر في حرف الباء فحسب، بل يعرض لكثير من الحروف في سياقاتها الصوتية، أما الناحية التعليمية فرأى فيها أن دراسة هذه العمليات الصوتية في باب الانقلاب تسهل فهمها على أساس علمي. وهذه النظرة تجعلنا أن نصرح بأن وجه الاختلاف بين الحنفي وعلماء التجويد في حصر أحكام النون الساكنة تجاوز التقسيم الشكلي إلى اختلاف في حقيقة وأصول فهم الظواهر الصوتية. ونستنتج من كل ذلك أن وصفه الناحية الصوتية لظاهرة الانقلاب بجانب الصواب، أي أن ما يحدث هو عملية انقلاب فعلاً، لكن دراسته للنون الساكنة والتنوين عند ملاقاتهما بأحرف (يرملون) في باب الانقلاب قد تؤدي إلى خلط واضطراب ما تألف عليه الدارسون منذ سنين.

المبحث الثالث

الإخفاء (الإشمام):

وقف الحنفي عند هذين المصطلحين، فكان له نظر في مفهومهما وبيان سماتهما الصوتية، فخالف فيهما مذهب علماء التجويد، وأثر أن يصطلح على ما هو الإخفاء عندهم الإشمام، أما مفهوم الإخفاء عنده فيأخذ حالة صوتية أخرى غير ما تعارف عليه كتب التجويد والقراءات، لذلك الموضوع بحاجة إلى إعادة النظر، ذلك أنه شابه كثير من الاضطراب والخلل في الاستعمال بسبب سوء الفهم عن السمات الصوتية التي يتميز بها كل مصطلح.

لم يبين الحنفي المعنى اللغوي للإخفاء الذي أصله من (خفي) الثلاثي ويدل على أصل معناه ف«الخاء والفاء والياء، أصلان متباينان متضادان. فالأول: السّتر. والثاني الإظهار، فالأول: خفي الشيء يخفى، وأخفئته، وهو في خفية وخفاء، إذا سترته... والأصل الآخر: خفا البرق خفوا إذا لمع» (ابن فارس، ٢٠٠١، ص: ٣٠٦).

أما الإخفاء اصطلاحاً: فقد ذكر الحنفي أن للإخفاء تعاريف شتى عند علماء التجويد، فبعدما أورد مجموعة منها وناقشها توصل إلى أن «بعضها أشدّ إيغالاً في الغموض وبعضها أضعف إيغالاً فيه» (١٩٨٧، ص: ١٦٢)، ثم بعد ما أوضح التداخل فيها أثر أن يطلق عليه مصطلح (الإشمام). لذلك نحاول مناقشة ما ذهب إليه الحنفي حتى يتسنى لنا الوقوف على حقيقة ما دعاه في هذه الظاهرة الصوتية.

إنّ الإخفاء من مصطلحات التجويد القرآني التي لا يمكن ضبطها- إلا بالمشاهدة- كما يفهم من قول ابن جني ما نصّه: «وإنما كثر الإخفاء عن العرب، لأنه وسيطة بين الإدغام والإظهار فارتكبهوا لاعتداله» (١٩٥٤، ص: ١٩١/٢). لذلك عُرف بأنه: حال بين الإظهار والإدغام (الجزري، د.ت.، ص: ٢٢٧/٢).

ولعلّ عدم تحديد معنى واضح ودقيق لمفهوم الإخفاء جعل الحنفي يصرح بأن الذين ذهبوا إلى تعريفه بهذا المفهوم، أنهم تركوا من يحاول فهم ذلك ملزماً أن يعرف معنى الإظهار، فإذا عرفه ذهب ليعرف معنى الإدغام ليرى أن الإخفاء بينهما، وهذه البيئية ليست ما تبنى عليها التعاريف العلميّة (١٩٨٧، ص: ١٦٢). إذًا



لابد من توضیح كل ما یؤدی بالتعریف إلى غموض و التباس.

ومما یؤكد ما ذهب إليه الحنفي في أن المصطلح لم يستقر على معنى دقیق، أن العلماء دار بينهم نقاش طويل للوصول إلى معناه الحقيقي، حسنا هنا أن نشیر إلى أن أبا جعفر انتقد تعریف الأهوازي للإخفاء ووصّفه بأنه كان واهماً فيما ذهب إليه من أن المخفيّ: بين المشدد والمخفف، كما أنه بين إظهار وإدغام (الهدهد، ٢٠٠٨، ٦٧٤/٢).

ثم حاول بعض العلماء توضیح هذه البيّنة بأن لابد معها الغنة، أو عندهم الإخفاء عبارة عن النون الساكنة أو التنوين عند حروفه بغنة ألطف من غنة الإدغام، إذ قال مكي نصر: «الإخفاء... النطق بحرف ساكن عار من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول» (٢٠١١، ص: ١٦٤).
لكن الحنفي وصف محاولتهم بأنها «قاصرة لتوضیح مدلول هذا المصطلح ويظلّ الغموض كما هو». (١٩٨٧، ص: ١٦٣).

لذلك صاغ عبارتهم من جديد قائلاً: «لو أنّهم قالوا: إنّ الإخفاء حالة بين الإظهار والإقلاب لكان لذلك تحديد مقبول» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٨٤)، وأوضح تعریفه بقوله: «أنّ ما يسمع في حال نطقنا بالنون في مثل (منّ ذهب) إمّا أن تكون مظهرة أو تكون مقلبة إلى ذال لكن الخاصية الصوتية في النون عند التقائه بحرف الذال اشمامية اشرائية لا اظهارية ولا اقلابية» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٨٤).

لو أنّنا النظر في هذا التعریف لوجدنا أنّه لا يختلف عمّا ذهب إليه غيره، إلا أن الحنفي رأى أن ما يحدث في عملية تأثر الصوتين المختلفين ليس الادغام بين حرفين مختلفين، بل هو اقلاب كما أوضحناه في موضوع الادغام. لذلك قرّر أن يستعمل لفظ (الاقلاب) في التعریف. أما استعماله مصطلح الاشمام على ما يسمونه العلماء الاخفاء فإنّه راجع إلى مجموعة أسس ترتبط بالنون المخففة منها مخرجها وصفاتها وكيفية أدائها في سياقاتها الصوتية المختلفة. هذا ما نتلمسها فيما ذهب إليه الحنفي لتوضیح اقتراحه سنناقشه.

ما يتعلق بمخرج النون الساكنة والتنوين، ذهب بعض علماء التجويد إلى أن مخرجهما مع حروف الإخفاء من الخيشوم فقط، ولاحظوا لهما معهن في الفم، لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله مع ما يظهران عنده أو يدغمان فيه بغنة (الدّاني، ٢٠٠٠، ص: ١٠٠، الجزري، د.ت، ص: ٢٧/٢، القيسي، ١٩٩٦، ص: ٢٤١).

بينما أوضح بعض آخر الكيفية في نطق الإخفاء بقولهم: «... ومعنى خفائها ما قدّمناه من اتصال النون بمخارج هذه الحروف (حروف الفم) واستتارها بها، وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجة بالفم» (القرطبي، ٢٠٠٠، ص: ١٧٠). أي خروج الصوت عند مخرج الحرف الذي يليه. وهذه الحروف جمعها الجَمَزوريّ (١١٩٨هـ) في أوائل كلمات البيت الآتي (الجريسي، ٢٠١١، ص: ١٦٤):

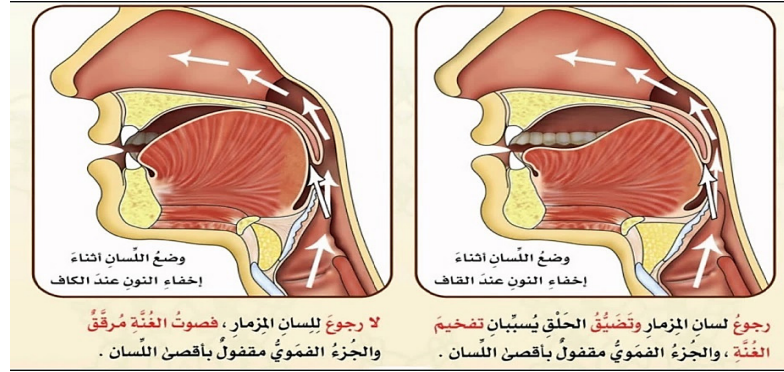
صِفْ دَا تَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمْ طَيِّبًا زِدْ فِي تَقَى صَع ظَالِمًا

وقد بين الحنفي أن العلماء أخطأوا في وصفهم النون بهذه الكيفية، لأنهم حكموا عليها بعزلها عن مخرجها، كما قالوا بوجوب تجافي اللسان عن مخرجها، ففي رأيه لو علم العلماء «أنّ النون تميل ميلاً ظاهراً إلى الحرف الذي يليها فتشتم منه شيئاً لصحّحوا مواصفات هذه النون، ولأدى ذلك إلى معرفة القاريء بالهيئة التي يجب أن يكون عليها جهازه الصوّتي للنطق فيتحاشى ضلال التّعبير الذي يقع فيه غالبية المُجَوِّدين والقُرّاء» (١٩٨٧، ص: ١٦٤).

لذلك خالفهم في الواقع الصوّتي للنون فعنده لا تنعدم كما زعم بعضهم، وكذلك أن للسان دوراً ظاهراً في كثير



من جوانب الموضوع، والجهاز الفموي يؤدي دورًا ملحوظًا عند التقاء النون بحروف الإشمام التي عندهم الإخفاء إلا عند اتصالها بالكاف والقاف وحروف أخرى معدودة (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٦٥). لذلك لا يمكن عزل اللسان عن أي دور صوتي في هذا الأمر، واستشهد لذلك بقوله: «لو نطقنا بالنون الساكنة المتلوثة بالذال نرانا وضعنا اللسان عند حفاي مخرج الدال مبتعدين بالنون عن أصل مخرجها فإذا مرَّ بها الهواء الجوفي وجدنا صوت النون الساكنة مُشربًا رائحة الدال، وذلك هو الإخفاء على جدِّ تسميتهم وهو عندنا الإشمام» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٦٥) والحقيقة الثابتة عنده أن النون تنطبع عند كل حرف من حروفه بطابع ذلك الحرف، وهذا ما جعله يُرَجَّح مصطلح الإشمام على مصطلح الإخفاء (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٦٦).



شكل اللسان في أثناء النطق بالنون المخفأة عند القاف والكاف



شكل اللسان في أثناء النطق بالنون المخفأة عند التاء والذال

ومما يؤيد نظرة الحنفي في عمل اللسان في حال الإخفاء، أشار غير واحد من علماء الصوتيات المحدثين إلى أن النون تميل إلى مخرج الصوت المجاور لها (عمر، ١٩٧٦، ص: ٣٣٤)، كما ذهب د.عبدالناصر إلى القول بأنّ «النون الخفية تخرج من طرف اللسان إذا التقت بحروف طرف اللسان، وهو مخرجها الأصلي في الفم، فإن الفم يبقى مشتركا مع الأنف في إخراجها، لأن مخرجها الجديد يبقى في الفم، وهو مخرج الحرف الذي تستتر به (٢٠١٢، ص: ٨٥)، وكذلك ذكر د.محمود عبيدات أن «مخرج النون الفموي لا يزول وإنما يتغير بتحوله إلى مخرج الصوت المجاور له، ولذلك فإن اللسان يبقى له عمله مع النون، ولكن يتحول من أن يتصل بالثثة التي هي المخرج الفموي للنون- إلى اتصاله اتصالا جزئيا بمكان نطق الصوت الذي يليها» (٢٠١٨، ص: ٨٩). وقد أدرك سيبويه من قبلهم مخرج النون الخفية بقوله: «...لأنها لا تحوّل حتى تصير من مخرج الحرف الذي



بعدها «(١٩٨٢، ص: ٤/٤١٥).

نتیجة لذلك تكون لدينا مجموعة من النونات تتفاوت فيها درجات صوتية تبعًا لتغيراتها الصوتية التي تحدث نتيجة تأثرها بصفات الحروف التي تليها. وهذه التغيرات للنون هي سمات ألوفونية لها. ولعل ما يؤيد هذا التفسير أن د. تمام حسان ذكر أكثر من مخرج للنون الخفية في حال تأثر صوتها بصوت حرف آخر، فأوضح اختلاف مخرج النون باختلاف مخرج الصوت الذي يليه، ومن مخرجها؛ النون الأسنانية عندما تقع قبل الذال والطاء أو الظاء، والنون الأسنانية اللثوية عندما تقع قبل الدال والطاء والياء، والنون الغارية عندما تقع قبل الشين والجيم والياء، والنون الطبقيّة الأنفية التي تكون قبل الكاف، والنون اللهويّة التي تأتي قبل القاف (١٩٥٥، ص: ١٠٦-١٠٧).

كل ذلك يثبت لنا أن الحنفي أصاب حين بيّن أن النون الساكنة تأخذ من رائحة الحرف الاشمامي الذي يأتي بعدها وتتأثر بها، ويسمى شميماً ملحوظاً في حال النطق بها (١٩٨٧، ص: ١٦١).

لذلك بعدما أدرك الحنفي أن تسمية الإخفاء على هذه العملية كانت سبباً لفشل المقرئين في نطق النون الساكنة نطقاً سليماً وطبيعياً، قرّر أن استعمال مصطلح الاخفاء هنا كان اعتباطياً وجديراً بالتصحيح، لأنه لا وجود لعملية الإخفاء في هذه الحال عنده. لذلك اقترح تسميتها بالاشمام (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٦١، ٤٥٨). في هذا السياق رأى د. عبدالرحمن الحاج صالح أن واقع النون الساكنة أنها لا تشم رائحة الحروف التي تليها، وإنما عنده بالعكس أي في نحو: (مَنْ ذا) فإن الذال هي التي تشرب غنة، وأن غنة النون تحدث-عند الإخفاء-متأثراً بصوت الحركة التي قبل النون. (٢٠١٢، ص: ٣٥٨/١-٣٥٩)، ولكن الدراسات الصوتية الحديثة تؤكد أن الإخفاء هو «أن يتداخل نطق النون مع نطق الصامت الذي يليها فتتأثر، وتؤثر فيه أيضاً، وهذا النوع من التداخل أو تبادل التأثير والتأثير يعرف عند علماء الأصوات بالمشاركة النطقية co-articulation، وفي هذا النوع من المشاركة النطقية تستعد أعضاء لنطق الصوت التالي، وهي تصدر الصوت الأول فيتخذ الصوت الأول تشكيباً يتكيف مع هذا النوع من المشاركة التي تتكيف بدورها مع انتظام الصوت في سلسلة الأصوات التي تتكون منها الكلمة، وبالتالي يتأثر الصوت الثاني بهذه العملية حيث تعمل أعضاء النطق بدورها على دمجها في الصوت الأول» (الضالع، ٢٠٠٢، ص: ١٦). لذلك فالأمر ليس كما زعم د. عبدالرحمن صالح، أي أن العملية تبدأ من الصوت الأول الذي هو صوت النون، ويشكل صياغة منسجة مع الصوت الثاني الذي هو الصوت الذي يليه.

وإن هذا الاقتراح أدى بالحنفي أن يعرضه على أهل العلم فتلقى قبولاً من مجموعة من علماء اللغة والصوتيات، ففي رسالة كتب د. أدور يوخنا للحنفي بيّن أن استعماله لمصطلح الاشمام ولاسيما في (مَنْ ذا) استعمال دقيق (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٨٥)، كما أيده د. أحمد مختار عمر في رسالة له ما نصّه «التسمية المقترحة معقولة وهي تعطي المصطلح نوعاً من الوضوح لا يتحقق بمصطلح الإخفاء» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٨٩)، وكذلك قال د. إبراهيم السامرائي: «وأنا أؤيد ملاحظتكم في الاشمام-وقفكم الله- ذلك لأن مصطلح الإخفاء غامض لا يترجم الحقيقة الصوتية» (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ١٨٩).

أما د. عبدالمنعم الناصر، فعلى الرغم من أنه ذهب إلى الرأي نفسه قائلاً: «أن هناك جانب من الصواب في رأي الحنفي، وأن وصف العملية بالاشمام أقرب لغويًا من حقيقة ما يحدث، باعتبار أن اكتساب حرف صفة من حرف آخر كأن شم شيئاً من رائحته» (٢٠١٢، ص: ٨١) إلا أنه رأى أن هذه الخطوة لا تكون ناجحة وأرجع



ذلك إلى سببين: الأول: أن سيويه استعمل مصطلح الاشمام ويريد به شيئاً آخر ، والثاني: عدم احتمال موافقة جمهور القراء على ذلك (٢٠١٢، ص: ٨١).

وهذا ما دفعه إلى اتهام الحنفي بعدم الأمانة العلمية ذلك أنه لم يذكر اسم سيويه (الناصر، ٢٠٠٩، ص: ٨٦)، وقد قال سيويه في تحديد مفهوم مصطلح الاشمام بأنه خاص بحركة الضمة فقط، ما نصه: «وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمك شفتيك كتحرريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوتٍ للأذن؛ ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْن، فأشمتت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضم شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء.» (١٩٨٢، ص: ١٧١/٤).

، ولكن ما فات د. عبدالمعصم الناصر أن الحنفي ذكر في غير موضع من كتابه أن الاشمام يأتي بمعانٍ شتى قائلاً: «وممن أولع باستعماله-الإشمام- ابن جني... فلقد استعمله في أكثر من معنى منها أنه يتعلّق بالحركات بحيث تُشَمُّ حركةُ الفتحة حركة الضمة مثل (قال) وهو يشير بذلك إلى حالة التّفخيم التي تعلق بالقاف المقترنة بألف المدِّ فإنّها يمال بها عند التّفخيم إلى ما يُشبه الضّم، والمعنى الآخر الذي استعمله بكثرة هو ما يكون في الحروف حين تُشَمُّ حرفًا رائحة حرف آخر. فإنّه قال: (وإنما تقلب الصاد زايًا أو تُشَمُّ رائحتها إذا وقعت قبل الدال)» (١٩٨٧، ص: ١٦٦-١٦٧، وابن جني، ٢٠١٨، ص: ٧٣).

وكل هذه النصوص تدل على دراية الحنفي بمفهوم هذا المصطلح وما يدل عليه، كما ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ بيّن أن هذا المصطلح أطلق على مسائل أخرى منها الموسيقية وغيرها، كما وجد ذلك عند ابن طحّان. (١٩٨٧، ص: ١٦٧).

بذلك يظهر أن الحنفي لم ينسب إلى نفسه أنه أول من استعمل هذا المصطلح، كما لم يزعم أنه ابتكره، لكن الحقيقة هي أنه كان أول من استعمل اللفظ بهذا المفهوم، ولم يسبقه أحد. لذلك مع أننا نرى أن من باب التيسير أن يبقى مصطلح الإخفاء دون استبداله بالإشمام، ذلك أن المصطلح استعمل وثبت مدلوله في علوم القراءة، إلا أننا نؤيده في أن الواقع الصوتي للنون الساكنة عند اتصالها بحروف الإخفاء أقرب من مصطلح الإشمام و يتفق مع ما أثبتته الحنفي من أن مخرجها تقترب من مخرج الحرف الذي يليها وتضم رائحتها. كما يتفق هذا التحليل مع ما أثبتته الدراسات الصوتية الحديثة. وكذلك نرى أن هذا الاقتراح يبقى في الجانب النظري ومن الصعب تطبيقه لأن المصطلحات العلمية تتسم بشيء من الثبات من خلال الاستعمال المستمر، ولكن في الوقت نفسه نرفض اتهامه بعدم الأمانة العلمية، لأن المتتبع في آرائه يجد أنه كان أمينًا في نقله وفيما تبناه من نظريات وأفكار.

مراتب الإخفاء (الإشمام):

تختلف درجات التماثل الصوتي في إخفاء النون الساكنة مع حروف الإخفاء نظرًا لما يحدث من عملية التأثير والتأثر بين أصوات هذه الحروف مع النون. لذلك أطال الحنفي النظر في الواقع الصوتي للإخفاء، فأسلمه ذلك إلى وضعه في ثلاث مراتب، خالف فيها غيره (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٤٥٨-٤٥٩).

يقول الشيخ مكي نصر: «واعلم أن الإخفاء يكون تارة إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب وذلك حسب



بُعْد الحرف منهما (أي من النون والتنوين) وقربه» (٢٠١١، ص: ١٦٦). «فأقربها مخرجًا إلى النون ثلاث، الطاء والبدال-المهملتان، والتاء المثناة الفوقية، وأبعدها: القاف والكاف، والبواقي متوسطة من القرب والبعد» (المرعشي، ٢٠٠٨، ص: ٢٠٤). لذلك صرَّح الدَّانِي بأن: «إخفاؤهما على قدر قريهما وبعدهما، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بَعُدَا عنه» (٢٠٠٠، ص: ١١٥).

إن الأساس في تقسيم مراتب الإخفاء عند علماء التجويد يتعلق بمقدار الغنة وبعد حروف الإخفاء من النون والتنوين كما بيَّن ذلك المرعشي قائلاً: «إخفاؤهما عند الحروف الثلاثة الأول أزيد، وغنتهما الباقية قليلة، بمعنى أن زمان امتداد الغنة قصير، وإخفاؤهما عند القاف والكاف أقل وغنتهما الباقية كثيرة بمعنى أن زمان امتدادهما طويل، وإخفاؤهما عند بواقي الأحرف متوسط، فزمان غنتهما متوسط، ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب» (٢٠٠٨، ص: ٢٠٤-٢٠٥).

وهذا الجدول يوضح لنا كيفية ذلك:

| حروف الإخفاء بعدها وقربها عن مخرج النون | مرتبة الإخفاء | زمن الغنة |
|---|---------------|-----------|
| ١-أقربها من مخرج النون (ط، د، ت) | أعلى | قصير |
| ٢- أوسطها في القرب والبعد (ص، ذ، ث، ج، ش، س، ز، ف، ض، ط) | أوسط | متوسط |
| ٣- أبعدها (ق، ك) | أدنى | طويل |

أما عند الحنفي فهذا التقسيم يأخذ شكلاً مغايراً ممَّا أوضحناه آنفًا، إذ قسم الإشمام (الإخفاء) من حيث الشدة والضعف على ثلاث مراتب (الحنفي، ١٩٨٧، ص: ٤٥٨-٤٥٩):

الإشمام الكليّ: وحروفه ثمانية وهي: (ث ذ ش ط ظ ف ق ك) مثل قوله تعالى ﴿مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ (الحجرات: ١٣) فإن رائحة الذال الآتية بعد النون الساكنة ظهرت في النون بوضوح.

الإشمام الجزئيّ: وحروف خمسة هي: (ج ز س ص ض)، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ﴾ (الأنعام: ١٦٠)، وفي هذا النمط من الإشمام تكون الغنة الإشمامية مساوقة لغنة النون المحررة على غير الحالة الصوتية التي تسمع في غنة الإشمام الكلي.

الإشمام الخفيّ: ويكون في النون الساكنة مع كل من حرفي التاء والبدال، مثل (أنت) و (عند) وهنا تكون غنة النون المحررة هي السائدة في الجو الصوتي للحالة الإشمامية وذلك بسبب ضعف المذاق الإشمامي في ذينك الحرفين .

وقد علّق د. عبدالمنعم الناصر على هذا التقسيم قائلاً: «إنَّ الشيخ الحنفي لا يبيِّن بموجب أيَّة معايير صوتيَّة وضع هذه التصنيفات للإخفاء، فإننا نجد في كل من الصنفين الأول والثاني مزيجًا من الحروف الشديدة والرخوة، المجهورة منها والمهموسة... ولم يكن ممكناً التعرّف على أساس هذا التصنيف» (٢٠٠٩، ص: ١٠٩). ولكن الناظر في هذا التقسيم يدرك أنه أقامها على أساس تفاوت الغنة من حيث الشدة والضعف في الظهور، وليس على قرب أو بعد حروف الإخفاء عن النون الساكنة والتنوين. كما أنها ليست مبنية على أساس طول الغنة أو قصرها.

وكذلك أن الشدة والضعف يعد من دقائق علم الأصوات لقياس الصوت، وهذا التقسيم عنده يدل على إدراكه الواضح لطبيعة صوت النون. فلا يمكن رفضه، ذلك أنه محاولة منه لفهم هذه الظاهرة فلا مشاحة



في تفسيرها بطريقة يقرب طبيعتها إلى الأذهان.

ومن ثمَّ يذهب الحنفي إلى أبعد من ذلك فيقسم الإشمام إلى قسمين آخرين بناءً على الملاحظة الصوتية عنده، وهي عبارة عن ما يمت من حروف الإخفاء إلى صفة القلقله، بحيث لا يتهيأ للجهاز الصوتي النطق بها إذا انغلقت عليها الغنة بسدَّ الخيشوم. وهذه الحروف التي سماها الحنفي حروف القلقله الإشمائية هي (القاف والكاف والجيم والتاء والدال والطاء) فإن قلنا (من كان) وسدّنا الأنف استحال النطق بها. أمَّا بقية حروف الإشمام فإنها تؤدي مهمة الإشمام باعطائها ما فيها من رائحة مميزة عند سدَّ الأنف على الرغم من أنَّ الغنة تكون مختلصة في هذه الحالة. (١٩٨٧، ص: ٣٥٣).

من ذلك نستشف أن تقسيمات الحنفي مبنية على معايير صوتية لاحظها خلال النطق بهذه الحروف، ولم تكن اعتباطية.

وكذلك نرى أن المراتب التي حددها علماء التجويد قابلة للتغيير إلى صورة يسهل شرحها، من هنا أدرك باحثون آخرون هذه الحقيقة فقاموا بتفسيرها من جديد، ومن هؤلاء الباحثين د. محمد صالح ضالع، فبعدما صرح أن هذه المراتب «لا تتفق مع الوصف الأصواتي المعاصر ورموزه لمثل هذا النوع من الأداء الصوتي وتحقيقه، حيث يوجد نظيره في بعض اللهجات واللغات الأخرى» (٢٠٠٢، ص: ٩٠)، وحاول وضع أصوات الإخفاء في ثلاث مراتب خالف الترتيب الشائع عند علماء التجويد، المرتبة الأولى وضع فيها /ك، ق، /، والمرتبة الثانية شملت /ف ث ذ ض س ز ص ش ج / أما المرتبة الثالثة وهي /ط د ت /، وهذا التقسيم عنده مبنية على بعد وقرب هذه الحروف من فتحة الممر الأنفي بحيث رتبها من أقرب الإصوات إليها إلى أبعداها (ضالع، ٢٠٠٢، ص: ٩١). ولكن على الرغم من ذلك صرح د. غانم أن «تقسيم الإخفاء إلى مراتب سواء أمرتبتين أم ثلاثاً مقبول من الناحية الصوتية، وتؤيده الملاحظة الذاتية» (٢٠٠٧، ص: ٣٨٣).

بناء على ذلك ما جاء به الحنفي في مراتب الإخفاء التي عنده الإشمام- يفسر وصفاً علمياً دقيقاً منه في الحالة الصوتية، مبنية على الملاحظة الذاتية لكل هذه الحروف عندما تتأثر بصوت النون والتنوين. كما أنه لم يعتمد فيها على معيار واحد وإنما أقامها على ما تتميز بها الحروف من صفات صوتية مختلفة.

الخاتمة:

إنَّ أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تلخيصها فيما يأتي:

الدراسة أظهرت لنا أن ما ذهب إليه الحنفي في ارتفاع اللسان في عملية الإدغام لا تتفق مع ما حدّته الدراسات الصوتية الحديثة، ولكن أصاب في تحليله الصوتي لمعنى الإدغام الذي لا يعني ادخال حرف في الآخر. اتضح لنا أن الحنفي أصاب فيما ذهب إليه من وقوع الإدغام في جميع حروف العربية ما عدا الألف. إلا أن وصفه العلماء بالتوهم فيه شيء من الاجحاف بحق هؤلاء العلماء.

كشفت الدراسة أن المنهج الذي اعتمده الحنفي في تفسير ظاهرة الانقلاب يشمل مستويين؛ إذ تناولها على أساس صوتي، فتبين له أن الانقلاب لا ينحصر في حرف الباء فحسب، بل يعرض لكثير من الحروف في سياقاتها الصوتية، أما الثاني فهي الناحية التعليمية فرأى فيها أن دراسة بعض العمليات الصوتية في باب الانقلاب تسهل فهمها على الدارسين.

إنَّ وصف الحنفي لعملية الإخفاء بالإشمام بجانب الصواب من الناحية اللغوية، لذلك كان أول من استعمل



اللفظ بهذا المفهوم، ولم يسبقه أحد.

يتجلى وجه الاختلاف في تفسير هذه الظواهر عنده في أمرين : الأول، اختلاف في التسمية، والثاني، اختلاف في أصول العمليات الصوتية.

دياردە دەنگیەکان لەلای شیخ جەلال حەنەفی

لىكۆلئىنەوھى (تېھەلكىشان، ھەلگىرانەوھ، و شاردنەوھ) وەك نمونە

ئەم تووژئىنەوھىە ئامانجى دەستىشانکردنى كۆمەللىك دياردەى فۆنئىتىكىيە، كە پەيوەندىدارە بە لىكۆلئىنەوھى پىتەكان لە زمانى عەرەبىدا، كە لەلايەن تووژەرانى زمانسانەوھ گرنىگىيەكى زۆرى پىداراوه، بەو پىيەى يەكىكە لە لىكۆلئىنەوھ ھاوبەشەكانى نىوان زانستى دەنگ و زانستى جوانخوئىندا(تەجويد)، ئەو دياردە دەنگيانەش ھەر يەك لە(تېھەلكىشان، ھەلگىرانەوھ، و شاردنەوھ) ھن، لە پروانگەى شىخ جەلال حەنەفى بەغدادىيەوھ. بەو پىيەى جەلال حەنەفى بە يەكىك لە پىسپۆرە ديارەكانى تووژئىنەوھى فۆنئىتىكى لە عىراق دادەنرئىت، كە مامەلەى لەگەل زۆر بابەتى تايەت بە دەنگەكان كرووھ، كە لەرپىگەيەوھ لىكۆلئىنەوھى لە پەيوەندىيەكانى كاريگەرىكردن و كاريگەربوونى نىوان دەنگە عەرەبىيەكان كرووھ، گرنىگى و رۆلى ئەو گۆرانكارىيەدەنگيانەى نىشانداوھ كە لە ئەدائى دەنگىدا دەبىنئىت، وھ بۆچوونى كاريگەرو و تىروانىنى جىاوازى ھەبووھ بەرامبەر بەم دياردانە، لەپرووى ھەلوھستەكردن لەسەر چەمك و جۆر و چوارچىوھەكانىيان و ھۆكارەكانى دروستبوونىيان، بەجۆرىك كە زۆرجار تىروانىنى جىاواز و پىچەوانەى زانايانى زمانناس ھەبوو كە پىش خۆى لىكدانەوھىيان بۆ ئەو دياردە دەنگيانە كرووھ. بۆيە لىكۆلئىنەوھەكانى لەسەر بنەمايەكى رەخنەگرانە تىروانىنە تايەتەكانى خۆى لە ھەمبەر ئەو دياردانە بنىاد ناوھ، ياخود پشت بەست بووھ بەو شىكارىيە فۆنئىتىكىيەكان كە لەلايەن تووژئىنەوھ نوئىيەكانەوھ پشتگىرى دەكرئىت، وھ ھەولئىداوھ بە شىوازئىكى فۆنئىتىكىيانە لىكدانەوھىيان بۆ بكات، و لە رپىگەيەوھ ھەولئىدا ئەو كەموكورى و نارۆشنىانە روونبكاتەوھ كە لە لىكدانەوھى ھەندىكى لە زاراوھ و چەمكە دەنگىەكاندا لە نىو زانايانى ترى زمانناس و زانايانى زانستى تەجويدا دركى پىكردبوو.

كلىلە وشەكان: دياردە دەنگىەكان ، زانستى جوانخوئىندن، حوكمى نونى سكوندار، ئەدائى دەنگى، زاراوھ دەنگىەكان.

Vocal phenomenas of AL-Sheikh Jalal Al-Hanafi

The research of (Al-Idghaam ,Al-Iqlaab and Al-Ikhfaa) as an example

This research aims to identify a group of phonetic phenomenas related to the study of letters in the Arabic language, which received great attention from researchers of linguists, as it is one of the joint investigations between phonology and intonation science, which has (Al-Idghaam,Al-Iqlaab and Al-Ikhfaa) as a reference, from the perspective of Sheikh Jalal Al-Hanafi Al-Baghdadi. As Jalal Al-Hanafi is considered to be one of the prominent specialists in phonetic studies in Iraq, he dealt with many phonetic issues, through which he studied the relationships the affect and influence



between Arabic tones, and demonstrated the importance that they can play in vocal performance, And he had good opinions and various views towards this phenomena, in terms of standing on their concept, types, limits, and the reasons behind them, as he went against the opinions of those who preceded him in their interpretation of them. So, he studied it in a critical interpretive study based on self-observation, or phonetic analysis supported by modern phonetic studies, and he attempted to interpret it phonetically, and through it, he sought to reveal the defect and disorders he found in interpreting some of the terms of these phenomenas among other scholars of language and intonation.

Keywords: vocal phenomena, the science of intonation, noon consonant rulings, vocal performance, phonetic terminology

المصادر والمراجع:

- ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد (١٩٩٣م)، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح: د. عمر حمدان الكبيسي، مكة.
- ابن الجزري، محمد بن محمد دمشقي (التأريخ غير متوفر)، النشر في القراءات العشر، دار الكتاب العربي.
- ابن الجزري، محمد بن محمد (١٩٨٥م)، التمهيد في علم التجويد، تح: علي حسين البواب، الرياض، مكتبة المعارف.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (١٩٩٦م)، الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن المجاهد، (١٩٧٢م)، السبعة في القراءات، تح: د. شوقي ضيف، مصر، دار المعارف.
- ابن جني (٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان (٢٠١٨م)، سر صناعة الإعراب، تح: علاء حسن أبو شنب، ط٢، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- ابن جني، أبو فتح عثمان (١٩٥٤م)، المنصف لكتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى، و عبدالله أمين، القاهرة، إدارة إحياء التراث القديم.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (١٩٨٥م)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
- ابن فارس، أبو حسن أحمد بن فارس بن زكريا (٢٠٠١م)، مقاييس اللغة، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ابن منظور، إبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٢٠١٤)، لسان العرب، ط٨، بيروت، دار صادر.
- ابن يعيش، ابن علي النحوي (التأريخ غير متوفر)، شرح المفصل، مصر، إدارة الطباعة المنيرية.
- أمين، د. طه صالح آغا (٢٠٠٧م)، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية، بيروت، دار المعرفة.
- الأنصاري، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف (١٩٨٣م)، الإقناع في القراءات السبع، تح: د. عبدالمجيد قطامش، دمشق، دار الفكر.



- برجشتراسر، (١٩٩٤م)، التطور النحوي للغة العربية، تح: د.رمضان عبدالنواب، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- برجشتراسر، (١٩٩٤م)، التطور النحوي للغة العربية، تح: د.رمضان عبدالنواب، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- التهاتوي، محمد علي (١٩٩٦م)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: د.علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- النّواب، د.رمضان عبد (١٩٩٧م)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ج.فندريس، (٢٠١٤م)، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- الجريسي، محمد مكي نصر (٢٠١١م)، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ط٤، القاهرة، مكتبة الآداب.
- حسان، تمام (١٩٥٥م)، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الحمّد، د.غانم قدروي (٢٠٠٨م)، شرح المقدّمة الجزريّة، جدة، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية.
- الحمّد، د.غانم قدروي (٢٠٠٤م)، المدخل إلى علم الأصوات العربية، عمّان، دار عمار للنشر والتوزيع.
- الحمّد، د.غانم قدروي (٢٠٠٧م)، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط٢، دار عمار، عمان.
- الحنفي، جلال (١٩٨٧م) قواعد التجويد واللقاء الصوتي، جلال الحنفي، بغداد، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
- الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٢٠٠٣م)، الإدغام الكبير، تح: د.عبدالرحمن حسن العارف، القاهرة، عالم الكتب.
- الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٢٠٠٠م)، التحديد في الاتقان والتجويد تح: د.غانم قدروي الحمّد، عمان، دار عمار.
- الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر بن أحمد (١٩٩٨م)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السّود، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السخاوي، علي بن محمد (١٩٨٧م)، جمال القراء وكمال الإقراء، تح: د.علي حسين البواب، مكة المكرمة، مكتبة التراث.
- سيبويه (١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٢م)، الكتاب، تح: د.عبدالسلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شاهين، د.عبدالصبور (١٩٨٠م)، المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- شاهين، د.عبدالصبور (١٩٨٧م)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، القاهرة، مكتبة الخانجي صالح، د.عبدالرحمن (٢٠١٢م)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر.
- الضالع، د.محمد صالح (٢٠٠٢م)، التجويد القرآني دراسة صوتية فيزيائية، القاهرة، دار غريب عبده، د.داود (١٩٧٣)، أبحاث في اللغة، بيروت.
- عمر، أحمد مختار (١٩٧٦م)، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب.
- عناد، د.جواد كاظم (٢٠١١م)، القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (١٩٨٣م)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، و محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، الخليل أحمد، (د.ت)، العين، تح: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.



القرطبي، عبدالوهاب بن محمد (٢٠٠٠م)، الموضح في التَّجويد، تح: د.غانم قدوري الحمد، عمان، دار عمار.
 القيسي، محمد مكي بن أبي طالب (١٩٩٦م)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، ط ٣، دار عمار، عمان.
 كانتينو، جان (١٩٦٦م)، دروس في علم أصوات العربية، الجامعة التونسية، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
 المرعشي، محمد بن أبي بكر (٢٠٠٨م)، جهد المقل، تح: د.سالم قدوري الحمد، الأردن، دار العمار.
 مكريني، د.بلقاسم (٢٠١٣م)، معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد، بيروت، دار الكتب العلمية.
 الناصر، عبدالمنعم (٢٠٠٩م)، المنهج العلمي في دراسة قواعد التلاوة، بيروت، دار الكتب العلمية.
 الناصر، عبدالمنعم (٢٠١٢م)، شرح صوتيات سيبويه، بيروت، دار الكتب العلمية.
 النعيمي، د.حسام سعيد (١٩٨٠م)، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، العراق، دار الرشيد للنشر.
 الهدهد، د.حمدي صلاح (٢٠٠٨م)، مصطلحات علم القراءات، القاهرة، دار البصائر.
 هلال، د.عبدالغفار حامد (٢٠١٤م)، القراءات واللهجات، الصحوت للنشر والتوزيع.
 يعقوب، د.إميل بديع (٢٠٠٦م)، موسوعة علوم اللغة العربية، بيروت، دار الكتب العلمية.

المجلات والدوريات:

د.محمود مبارك عبدالله عبيدات (٢٠١٨م)، أحكام النون الساكنة في ضوء علم الأصوات المعاصر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣١.
 محمد بن سالم بن منيع الله النمري (٢٠١٧م)، أحكام النون الساكنة لدى علماء اللغة المتأخرين: دراسة صوتية، مجلة جامعة القاهرة - مركز اللغات والترجمة، مجلد ٦، العدد ٤.